مجلة العلوم البحتة والتطبيقية
Journal of Pure & Applied Sciences
www.Suj.sebhau.edu.ly ISSN 2521-9200
Received 21/08/2020 Revised 20/11/2020 Published online 31/12/2020

أثر جائحة كورونا على الاستثمار الأجنبي المباشر – دراسة حالة على مصر

شادي إبراهيم حسن شحاده
قسم الإقتصاد–كلية السياسة والاقتصاد–جامعة السويس، جمهورية مصر العربية
*للمراسلة: shady.hash@eco.suezuni.edu.eg

الملخص يحظى الاستثمار الأجنبي المباشر بمزايا محفزة للنمو الاقتصادي، مما جعل كثير من الدول خاصة النامية منها أن تأخذ بالحسبان الإعتبارات التي تساعد على جذبه. لكن مع الإنتشار الكبير لجائحة كورونا جعلت الاقتصاديات الدولية في حالة عدم اليقين، ومن المتوقع أن يكون للجائحة تأثيرات كبيرة خاصة ما تعلق بالاستثمار الأجنبي المباشر، لا سيما مع إستجابة الدول إلى الإجراءات الإحترازية الوقائية، والتي فرضت حجراً كلياً على جميع النشاطات الاقتصادية في ظل تطور هذا الوباء. فقد توقع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) إنخفاضاً في الإستثمار الاجنبي المباشر العالمي بنسبة تتراوح ما بين 30%– 40%، في حين أنه قبل الوباء كان من المتوقع أن ينمو بنسبة 5% خلال الفترة (2020–2021). هذا الاثر سيكون له تداعياته خاصة على الاقتصاديات الأكثر تضرراً من الجائحة، من جراء الآثار الناجمة عن توقف الإنتاج. مصر من الدول التي تأثرت مثلها مثل بقية دول العالم من الجائحة، ومن المتوقع تراجع الإستثمارات الأجنبية المباشرة في مصر إلى 3380 مليون دولار أمريكي في الربع الثاني من 2020، مقارنة بالربع الأول الذي بلغت فيه الاستثمارات الأجنبية ما قيمته 4899 مليون دولار، وفقاً لإحصائيات البنك المركزي المصري. لذلك تهدف الدراسة إلى دراسة أثر إنعكاس جائحة كورونا على حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مصر. حيث يقارن الباحث حجم تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر إلى مصر قبل الجائحة وبعدها. وقد توصلت الدراسة إلى أن جائحة كورونا ستقود إلى توقف حركة الأفراد البضائع ومن ثم تؤدي إلى تراجع الاستثمار الأجنبي المباشر وبالتالي ستؤدي إلى زيادة معدلات البطالة وإنخفاض تدفق العملات الأجنبية إلى مصر.

الكلمات المفتاحية: الاستثمار الأجنبي المباشر، جائحة كورونا، الأونكتاد، البنك المركزي المصري، مصر.

Impact of the Corona Pandemic on Foreign Direct Investment – A case study on Egypt

Shady Ibrahim Hassan Shehada
Economics Department, Faculty of Politics and Economics, Suez University, Arab Republic of Egypt
Corresponding author: shady.hash@eco.suezuni.edu.eg

Abstract Foreign direct investment enjoys benefits that stimulate economic growth, which made many countries, especially developing ones, account the considerations that help attract it. However, the great spread of the Corona pandemic, it has made international economies in a state of uncertainty, and it is expected that the pandemic will have significant impacts on FDI, as UNCTAD has expected a decrease in global FDI by ranging between 30% - 40%, in Whereas, before the epidemic, it was expected to grow by 5% during the (2020-2021). This impact will have repercussions, especially on the economies most affected by the pandemic, as a result of the effects of the production stoppage. Egypt is one of the countries affected, like the rest of the world, by the pandemic, and it is expected that FDI in Egypt will decline to 3380 million US dollars in the second quarter of 2020, compared to the first quarter in which foreign investments amounted to 4899 million dollars, according to Central Bank statistics Egyptian. so the study aims to study the impact of the Corona pandemic on the volume of FDI flows to Egypt. Where the researcher compares the volume of FDI flows to Egypt before and after the pandemic. The study concluded that the Corona pandemic will lead to a halt in the movement of individuals and goods, and thus lead to a decline in FDI, and thus will lead to an increase in unemployment rates and a decrease in the flow of foreign currencies to Egypt.

Key words: Foreign Direct Investment, Corona Pandemic, UNCTAD, Egyptian Central Bank, Egypt.

المقدمة

جعلت جائحة كورونا الاقتصاديات الدولية في حالة عدم اليقين، حيث باتت تشكل مصدراً من مصادر التقلبات، وعدم الاستقرار الاقتصادي.

ومن المتوقع أن يكون للجائحة تأثيرات كبيرة خاصة ما تعلق بالاستثمار الأجنبي المباشر، لا سيما مع إستجابة الدول إلى الإجراءات الإحترازية الوقائية، والتي فرضت حجراً كلياً على جميع النشاطات الاقتصادية في ظل تطور هذا الوباء.

حيث يتوقع تراجع الإستثمار الاجنبي المباشر العالمي بنسبة تتراوح ما بين 30%– 40%.

ويعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر محفز من محفزات النمو الاقتصادي للدول خاصة النامية، ومصر من الدول النامية التي تحظى بجذب إستثمارات أجنبية مباشرة.

وفي مصر يُعد الاستثمار الأجنبي المباشر، أحد الأدوات المالية التي يمكن من خلالها إنشاء مشروعات ضخمة أو تنموية وله القدرة على جذب عدد كبير من العمالة والوظائف.

وعليه فإن إشكالية الدراسة تتمثل في التساؤل التالي:-

ما مدى إنعكاس جائحة كورونا على حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مصر؟

وتقوم هذه الدراسة على فرضية أساسية مؤداها:

من المتوقع أن يكون لجائحة كورونا أثاراً سلبية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مصر

ليست هناك آثار سلبية لجائحة كورونا على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد المصري

وتنبع أهمية الدراسة في أن الإستثمار الأجنبي المباشر يعمل على:

- توفير فرص العمل للأفراد في المشروعات الجديدة.
- زيادة الحصيلة الضريبية لوزارة المالية.
- تحقيق القيمة المضافة من خلال جلب التكنولوجيا المتطورة مما يؤدي إلى حدوث طفرة في مجال الصناعة المصرية.
- تدفق العملات الأجنبية داخل البلاد مما يزيد من الاحتياطي النقدي الجنبي بالبنك المركزي المصري.

ويتمثل هدف الدراسة في الأتي:

دراسة تداعيات جائحة كورونا على حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مصر، بحيث يقارن الباحث حجم تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر إلى مصر قبل الجائحة وبعدها.

المواد وطرق العمل

تعتمد منهجية الدراسة على إستخدام المنهج الوصفي التحليلي من خلال تناول المعلومات والدراسات الخاصة بموضوع البحث. كما سيتم الإستعانة بالمنهج الكمي في عرض البيانات وتحليلها.

وتم تقسيم خطة الدراسة إلى:-

أولاً / مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر- أنواعه – أهميته

ثانياً / وضع الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر في الفترة (2015- 2019).

ثالثاً / الخاتمة

المناقشة

أولاً / مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر- أنواعه – أهميته

توجد عدة تعريفات للإستثمار الأجنبي المباشر وفقاً لمصادر تعريفه، فهناك من عرفه على إنه إمتلاك إحدى الشركات الوطنية لإصول أجنبية في الخارج مع تمتعها في نفس الوقت بالسيطرة على عملية الإنتاج والتسويق والادراة [1].

ووفقاً لتعريف صندوق النقد الدولي (IMF) فقد عرف الاستثمار الأجنبي المباشر بإنه الاستثمار الذي يؤدي إلى حصول كيان قائم في اقتصاد ما، على حصة ثابتة او مصلحة دائمة في مؤسسة موجودة في اقتصاد اخر. إذ يترتب على ذلك تحكم المستثمر في إدارة المؤسسة، بحيث تزيد حصة المستثمريين الاجانب عن 50% من رأس المال، بما يترتب على ذلك سيطرة فعلية على سياسات وقررات المشروع [2].

كما عرفته منظمة الانكتاد على إنه الاستثمار الذي يضمن علاقة طويلة الاجل بين المستثمر الأجنبي والدولة المضيفة بيحث يحصل المستمر الاجنبي على حصة ثابتة في مؤسسة قائمة في مؤسسة في اقتصاد ما ويكون بإمكانه التأثير على إدارة المؤسسة في الاقتصاد المضيف [3].

وهناك من عرفه على إنه تملك 10%، أو أكثر من رأس مال الشركة على أن ترتبط هذه الملكية بالتاثير في إدارتها [4].

ويمكن تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر من وجه نظر الباحث على إنه إنتقال رؤوس الاموال من الدولة الام إلى الدولة المُضيفة للاستثمار المباشر في الوحدات الصناعية أو التمويلية أو الإنشائية بهدف تحقيق الربح، وإمتلاك حصة من رأس المال تسمح بالسيطرة على الإدارة المؤسسية في الدولة المُضيفة له.

وتتمثل أهم أنواع الاستثمار الأجنبي المباشر في التالي [5]:-

1) الاستثمار الباحث عن الثروات الطبيعية

حيث تسعى العديد من الشركات متعددة الجنسيات، نحو الإستفادة من الموارد الطبيعية والمواد الخام، التي تتمتع بها العديد من الدول النامية، وخاصة في مجالات البترول والغاز والعديد من الصناعات الإستراتيجية الأخرى.

2) الاستثمار الباحث عن الأسواق

إن وجود هذا النوع من الاستثمار في البلد المُضيف، سببه القيود المفروضة على الواردات، وإرتفاع تكاليف النقل في الدولة المُضيفة. مما يجعل الاستثمار فيها أكثر جدوى من التصدير اليها، وعليه فإن هذا النوع من الاستثمار لا يؤثر على الإنتاج لأنه يحل محل الصادرات، ويكون له أثار إيجابية على الإستهلاك، وأثار

ايجابية غير مباشرة على التجارة. حيث يساهم في إرتفاع معدلات النمو في الدول المضيفة، عن طريق زيادة رصيد رأس المال فيها.

3) الاستثمار الباحث عن الكفاءة في الأداء

يتم هذا النوع من الاستثمار عندما تقوم الشركات متعددة الجنسيات، بتركيز جزء من نشاطها في الدول المُضيفة بهدف زيادة الربحية. فقد دفع إرتفاع مستويات أجور بعض هذه الشركات في الدول الصناعية إلى الاستثمار في العديد من الدول النامية، ويتميز هذا النوع من الاستثمار بأن له أثار توسعية على تجارة الدول المُضيفة، كما يؤدي إلى تنوع صادراتها. فضلاً عن أثاره التوسعية على الاستهلاك عن طريق إستيراد كثير من مدخلات الإنتاج. وحدث هذا النوع من الاستثمار فيما بين الدول المتقدمة والاسواق الاقليمية المتكاملة كالسوق الاوروبية و شمال القارة الأمريكية.

4) الاستثمار الباحث عن الأصول الاستراتيجية

يتعلق هذا النوع من الاستثمار بقيام الشركات بعمليات تملك أو شراكة لخدمة أهدافها الإستراتيجية، كما تقوم هذه الشركات بالاستثمار في مجال البحوث والتطوير في إحدى الدول النامية أو المتقدمة مدفوعة برغبتها في تعظيم الربحية.

5) الاستثمار في المناطق الحرة

يكون هذا الاستثمار على شكل مشروعات مشتركة أو مملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي، والهدف منها الإستفادة من الحوافز والمزايا الضريبية، والإعفاءات الجمركية التي توفرها الدول المُضيفة للمستثمرين [6].

6) الاستثمار الأخضر

وهو الاستثمار اللازم للحد من إنبعاثات غازات الاحتباس الحراري والانبعاثات الملوثة للهواء، ويأخذ عدة أشكال منها:

- الاستثمارات التي تجعل توليد الطاقة أقل تلوثاً.
- الاستثمارات التي تقلل من استهلاك الطاقة.
- الاستثمارات في الطاقة المتجددة [7].

أما عن أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر فتتمثل في:-

أ- تقليص الفجوة الإدخارية وتوفير العملات الأجنبية

فرؤوس الاموال المطلوبة للإستثمار أكبر من قدرة الاقتصاد الوطني على توفيره، بالإضافة إلى عدم القدرة على توفير العملات الصعبة اللازمة للاستثمار، وفي هذه الحالة يمكن تقليص هذه الفجوة وتوفير العملات عن طريق جذب الاستثمار الأجنبي المباشر [8].

ب- دعم النمو الاقتصادي

فالاستثمار الاجنبي المباشر يؤدي إلى زيادة طاقة الدولة الإنتاجية، فهو عنصر فعال في تغيير بيئة الاقتصاد الوطني لصالح تعديل الاختلالات الاقتصادية فيه. فضلاً عن إنه بزيادة حجمه يزيد معدل النمو الاقتصادي عبر زيادة القيمة المُضافة والانتاجية، وخلق فرص عمل إضافية في سوق العمل المحلية وتطوير المهارات الفنية والادارية [9].

ت- تشجيع الاستثمار المحلي

من خلال خلق فرص استثمارية جديدة للشركات المحلية مما يزيد من صادرات الدول المضيفة، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة المدخرات المحلية وبالتالي زيادة الاستثمارات المحلية [10].

ث- نقل التكنولوجيا المتقدمة

فالاستثمار الأجنبي المباشر يعمل على نقل التكنولوجيا عن طريق إعتماد نظم وأساليب التخطيط والانتاج والتسويق والمعرفة الفنية، الامر الذي يساهم في نقل التقدم التكنولوجي في بقية قطاعات الاقتصاد الوطني عبر المحاكاة [11].

ثانياً/ وضع الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر في الفترة (2015- 2019)

يعتبر الاقتصاد المصري اقتصاد صغير مفتوح يعتمد على العديد من القطاعات وعلى التجارة الخارجية وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر. ووفقاً لصندوق النقد الدولي كانت مصر تُعد الاقتصاد الوحيد في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا الذي كان من المتوقع أن يتوسع في عام 2020. إلا أن الصندوق يتوقع الآن أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي المصري بنسبة 2% في عام 2020 (مقارنة بالتوقعات السابقة البالغة 5.8% للعام 2019) قبل أن يتسارع إلى 2.8% في عام 2021 [12]. نظراً لتفشي جائحة كورونا. والشكل رقم (1) التالي يبين معدل النمو للناتج المحلي الأجمالي المصري السنوي خلال الفترة 2015- 2019 والتوقعات في 2020، 2021.

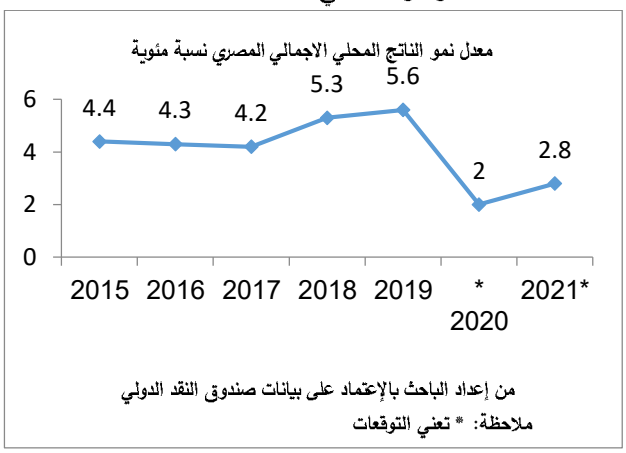

من إعداد الباحث بالإعتماد على بيانات صندوق النقد الدولي

ملاحظة: * تعني التوقعات

شكل (1) معدل النمو للناتج المحلي الاجمالي المصري خلال الفترة 2015 – 2021.

حيث تشير البيانات إلى أن نسبة التغير السنوي في الناتج المحلي الإجمالي المصري كانت في تزايد وارتفاع حتى وإن كانت نسبة التغير بمعدلات متقاربة، غير أن هذا النمو لا يزال دون المستوى الكافي لتلبية احتياجات السكان المتنامين. بينما زادت المخاطر المحيطة بآفاق الاقتصاد، وتتضمنت هذه المخاطر أجواء عدم اليقين المحيطة بالتجارة العالمية، وتقلب أسعار النفط، والتوترات الجغرافية–السياسية، ومواطن الضعف الداخلية في بعض البلدان، بسبب تفشي جائحة كورونا.

وقد خفض مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) توقعاته لنمو الناتج المحلي الإجمالي بشكل ملحوظ إلى أقل من 2.5% (عتبة الركود للاقتصاد العالمي) [13]، حتى بعد أن نشرت الاقتصادات الكبرى حزم تحفيز كبيرة لتجنب الركود. ووفقاً لتوقعات صندوق النقد الدولي، سينكمش الاقتصاد العالمي بنسبة 3% في عام 2020 [14] هبوطاً من 6,3 نقطة مئوية في يناير 2020 [15]، للمرة الأولى منذ عام 1988 على الأقل، حيث تجاوزت خسائر الإنتاج تلك التي شهدتها الأزمة المالية العالمية 2008–2009.

كما يتوقع أن يتراجع النمو الاقتصادي في البلدان الصناعية المتقدمة بشكل حاد عام 2020، ففي الولايات المتحدة وكندا يرجح أن يبلغ معدل التراجع تقريباً (–8%)، وفي المانيا (–7.8%)، وفي فرنسا أكثر من (–12%)، وفي المملكة المتحدة (–10%)، اما في ايطاليا واسبانيا فيتراوح معدل التراجع بين (–12، – 13%) خلال هذا العام. وفيما يخص الاقتصادات الصاعدة فان هبوط النمو الاقتصادي اقل حدة، ففي الصين يتوقع أن يتراجع النمو الاقتصادي بمقدار (–1%) فقط خلال العام الجاري في حين يتوقع أن يتراجع النمو في الهند إلى (–4%) وفي روسيا (–6.6%) [16].

وفي الشرق الاوسط يتوقع اجمالا أن يتراجع النمو الاقتصادي بقرابة (–4.2%) [17] خلال العام 2020، وخاصة اذا ما بقيت أسعار النفط عند معدلاتها الحالية، 40 دولار أمريكي للبرميل [18] نتيجة الصدمات التي شهدتها أسواق النفط العالمية أثناء الإغلاقات التي فرضتها الحكومات حول العالم لاحتواء جائحة كورونا.

وإذا ما استمرت الجائحة طوال عام 2020، فإن ذلك سيؤثر على مستويات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي فقد تصل إلى أدنى مستوياتها منذ الأزمة المالية العالمية، وربما تتقلص بنسبة تصل إلى 35% (مقارنة بالنمو المتوقع بنسبة 5% خلال 2020–21 قبل الجائحة).

وتشير بيانات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية إلى أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في المنطقة العربية بلغت حوالي 30.8 مليار دولار في عام 2018. واستوعب أكبر خمسة مستفيدين من الاستثمار الأجنبي المباشر الأغلبية الساحقة من إجمالي التدفقات الوافدة إلى المنطقة في عام 2018، إذ إستحوذت على 92% من إجمالي هذه التدفقات، مقارنة بـــحوالي 84% في عام 2017. حيث إستحوذت الإمارات العربية المتحدة على النسبة الأكبر بنسبة 33.7%، تليها مصر بنسبة 22.1%، ثم عُمان بنسبة 13.6%، ثم المغرب بنسبة 11.8%، والمملكة العربية السعودية بنسبة 10.4% [19].

لذا فإن الاستثمار الأجنبي المباشر في هذه البلدان بشكل خاص وفي الوطن العربي بشكل عام يلعب دوراً مهماً بإعتباره أحد المحركات الثلاثة للنمو الاقتصادي، بالإضافة إلى الطلب المحلي والصادرات. والواقع أن الآثار المحتملة للاقتصاد الكلي للأزمة ستزداد سوءاً إذا إنخفضت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

ومن المتوقع أن تكون أكثر الدول تضرراً العراق، تليها مصر والسعودية وموريتانيا وتونس. وبغض النظر عن القطاعات التي تعاني أكثر بسبب الجائحة، فإن انخفاض الاستثمار بهذا الحجم سيكون مكلفاً اقتصادياً وإجتماعياً من خلال الآثار المباشرة وغير المباشرة. وتعد الخسارة في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بين القطاعات في الوطن العربي غير متساوية، حيث من المرجح أن يتأثر قطاع الصناعة والتعدين بشدة، تليه قطاعات البناء والتعليم.

وبالنظر إلى تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل إلى مصر خلال الفترة 2015 –2019 نجد أن [20]:–

- حقق الاستثمار الاجنبي المباشر معدلات نمو مرتفعة في 2016، 2017 وصلت إلى 200%.
- اخذت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في التراجع في 2018 بنسبة 16%.
- شهد عام 2019 تزايد في تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر بسبب إعطاء المستثمريين تخفيضات في الضرائب وتسهيلات عملهم في مصر.
- بلغت نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الناتج المحلي الإجمالي المصري 3% في 2017، مقارنة ب 2.7% في 2018.

والشكل رقم (2) يبين تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة 2015 – 2019.

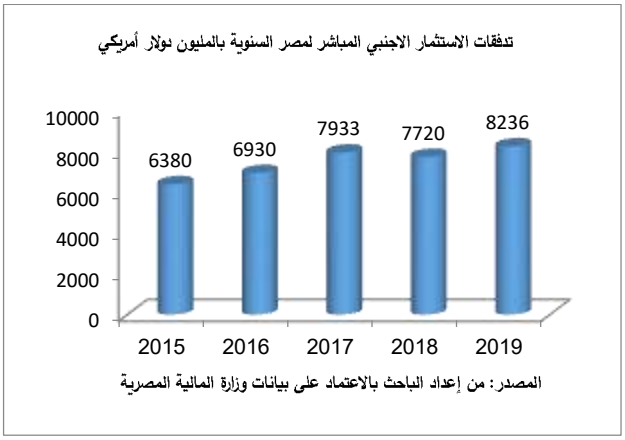

شكل (2) تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر السنوية لمصر خلال الفترة 2015 – 2019.

إلا أن تفشي جائحة كورونا سيؤدي إلى تراجع في الاستثمارات الأجنبية الوافدة إلى مصر حيث يتوقع

- أن يتراجع الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مصر بما قيمته 1519 مليون دولار أمريكي.
- بلغت الاستثمارات الأجنبية في الربع الأول لعام 2020 ما قيمته 4899 مليون دولار أمريكي.
- أما في الربع الثاني من 2020 فيتوقع أن تتراجع الإستثمارات الأجنبية إلى مصر بما يقدر بنحو 3380 مليون دولار أمريكي [21].
- هذا التراجع نابع عن توقف حركة الافراد والبضائع عالمياً، وتوقف الشركات متعددة الجنسيات عن الإنتاج.

وسيؤدي هذا الانخفاض في تدفقات الاستثمار الأجنبي إلى خسائر في خلق فرص العمل بنسبة 13% – 16% مقارنة بالتوقعات السابقة قبل الجائحة، بالاضافة إلى توقف تدفق العملات الأجنبية إلى مصر.

ويرتبط مناخ الاستثمار بالقدرة التنافسية في جذب الإستثمارات المحلية والأجنبية المباشرة كمصدر اساسي لتمويل القطاعات الإقتصادية والانتاجية والخدمية في ظل ندرة الموارد المحلية، وبالتبعية تأثيرها في إمتصاص البطالة وتقليص نسبة الفقر في المجتمع، ورفع مستوى المعيشة للمواطن وزيادة الانتاج المحلي، في ظل سياسة تنوع قاعدة الإنتاج، والاحلال محل الواردات، والتوسع في حجم الصادرات، بهدف تحقيق فائض في الموازين الإقتصادية الكلية ومن ثم تحقيق زيادة في معدل النمو الاقتصادي [22].

ويشير مناخ الاستثمار إلى الظروف الاقتصادية والمالية والاجتماعية والسياسية في أي بلد والتي تؤثر على ما إذا كان الأفراد والبنوك والمؤسسات على استعداد لإقراض المال والحصول على حصة (الاستثمار) في الشركات العاملة هناك. ويتأثر مناخ الاستثمار بالعديد من العوامل غير المباشرة، بما في ذلك: الفقر، والجريمة، والبنية التحتية، ومشاركة القوى العاملة، والأمن القومي، وعدم الاستقرار السياسي، وعدم اليقين في النظام، والضرائب، وسيادة القانون، وحقوق الملكية، واللوائح الحكومية، وشفافية الحكومة، ومساءلة الحكومة [23].

إن العناصر الأساسية لتوفير وتهيئة مناخ استثماري ملائم تتمثل في البيئة السليمة للاقتصاد الكلي وذلك من خلال إصلاحات اقتصادية جوهرية التي يظهر تأثيرها في المناخ الذي أحرزته البلدان التي استندت على سياسات إصلاحية قوية بدلا من تلك التي يسودها نوع من التردد. وفي نفس الهدف يجب تخفيف الضغوط التي شكلتها عوامل ظرفية كتقلبات أسعار الفائدة، أسعار البترول، المديونية، زيادة على ذلك المشاكل الناتجة عن عجز في ميزان المدفوعات كما يجب خلق إطار قانوني داعم يوفر حماية داخلية قوية للمستثمرين، من أجل تعظيم أرباحهم وتحقيق أهدافهم.

ومن المُلاحظ أن مصر تسير نحو المُناخ الجاذب للاستثمار الاجنبي المباشر، فمنذ بداية عام 2015 حرصت الحكومة المصرية على تحسين بيئة الإستثمار وخلق مناخ جاذب للإستثمارات المحلية والعربية والأجنبية على حدٍ سواء. ومن أهم الإصلاحات والاجراءت المتخذة كان تعديل قانون الإستثمار وتفعيل نظام «الشباك الواحد» للإستثمارات المحلية والأجنبية.

وقد حصدت مصر المركز 114 من بين 190 دولة في تقرير ممارسة الاعمال في 2020، مقارنة بعام 2019 والتي حصلت فيه على المركز 120، وتشير البيانات إلى أن أفضل ترتيب حصلت عليه مصر في تقرير ممارسة الاعمال خلال الفترة من 2015 وحتى 2020 كان في 2015 والذي بلغت فيه المركز 112، في حين أن أسواء مركز حصلت عليه مصر في تقرير ممارسة الاعمال كان المركز 131 عام 2016 [24].

غير أن جائحة كورونا ستؤدي إلى توقف الاستثمارات الاجنبية الوافدة إلى مصر بالرغم من تحسن المناخ الاستثماري، والشكل رقم (3) يبين ترتيب مصر في تقارير ممارسة الاعمال خلال الفترة 2015 – 2020.

شكل (3) ترتيب مصر عالمياً في تقارير ممارسة الاعمال خلال الفترة 2015 – 2020.

كذلك توجهت الدولة نحو التخفيف من الفساد، فمصر من بين الدول التي حاولت التقليل من الفساد وفقاً لمؤشر مدركات الفساد لعام 2019 الذي نشرته منظمة الشفافية الدولية. وقد بلغ متوسط مرتبة الفساد في مصر 88 في عام 2015، ووصل إلى أعلى مستوى له على الإطلاق خلال الفترة 2015 – 2019 عند 117 في عام 2017 [25].

والشكل رقم (4) يبين التطور في ترتيب مصر في مواجهة الفساد عالمياً خلال الفترة 2015 – 2019.

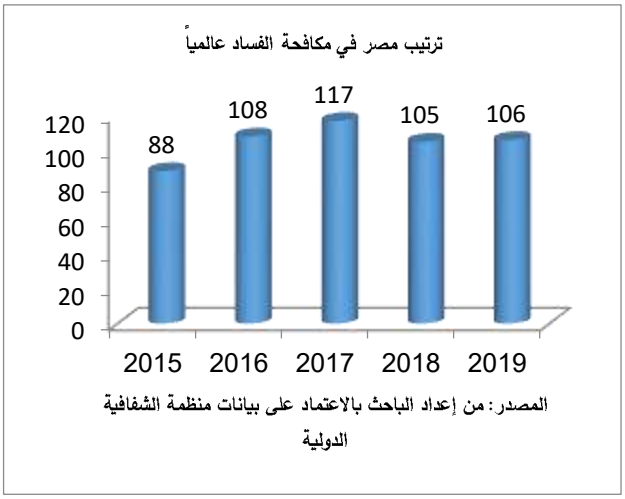

شكل (4) ترتيب مصر عالمياً في مكافحة الفساد خلال الفترة 2015 – 2019.

ثالثاً / الخاتمة

تلعب الاستثمارات الأجنبية المباشرة دوراً هاماً في اقتصاديات الدول المُضيفة، وخاصة النامية منها بإعتبارها مصدر من مصادر التمويل، ووسيلة ناجحة لإستغلال الموارد الطبيعية غير المستغلة، كما تُعد وسيلة فعالة لنقل التكنولوجيا الحديثة وما ينطوي عليها من إستحداث طرق جديدة للانتاج، وتطوير طرق وأساليب حديثة للادارة الاقتصادية، كما إنها تعمل على كسر الاحتكار المحلي، وتعزز القدرة التنافسية الوطنية، عن طريق تحفيز التصدير وفتح أسواق جديدة في الخارج.

وفي هذه الدراسة حاول الباحث دراسة تأثير جائحة كورونا على حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة إلى مصر، وقد تبين أن جائحة كورونا ساهمت في الإضرار في التدفقات الوافدة لمصر بسبب حالة الركود التي ضربت الاقتصاد العالمي، حيث أدت عمليات الاغلاق والقيود التي إتبعتها الدول للحد من الجائحة إلى حدوث إنخفاض في النشاط الاقتصادي من قبل العديد من المنتجين والمستهلكين، بالاضافة إلى الصدمات السلبية التي ستتسبب بها الجائحة نتيجة الركود في العديد من الاقتصاديات المتقدمة والنامية.

وعلى الرغم من ذلك فإذا ما إنحصر الوباء فثمة فرص عديدة جاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر في مصر، وذات عائد مجزٍ في قطاعات عديدة تضم الصناعة والبترول والطاقة والسياحة والبناء والتشييد وخدمات المرافق والبنية الاساسية والتنمية البشرية ... الخ. مما سيساهم في تعزيز التصنيع والصادرات، وتسارع دمج اقتصاد مصر فى دورات الإنتاج والتجارة العالمية.

النتائج والتوصيات

توصلت الدراسة إلى أن جائحة كورونا ستساهم في توقف حركة الافراد والبضائع، مما سيؤدي إلى تراجع الإستثمار الأجنبي المباشر، ومن ثم سيؤدي ذلك إلى زيادة معدلات البطالة، وإنخفاض تدفق العملات الأجنبية إلى مصر.

لذلك يوصي الباحث في نهاية الدراسة بما يلي:

إستغلال مصر لموقعها الإستراتيجي في منطقة محور قناة السويس لجذب الشركات العالمية، ولتوطين استثماراتها وخطوط إنتاجها من خلال الترويج لإستخدام السوق المصرية كمحطة لإنتاج وتصدير المنتجات بالأسواق الإقليمية والعالمية.

قائمة المراجع

[1]- المهدي، عادل. 2002م. العلاقات الإقتصادية الدولية، الطبعة الأولى، جهاز نشر وتوزيع الكتب الجامعية جامعة حلوان – القاهرة.

[2]- ضمان الاستثمار وإئتمان الصادرات، المؤسسة العربية. 2009م. مناخ الاستثمار في الدول العربية، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وإئتمان الصادرات، الكويت.

[3]- بسيوني، ايمان يوسف. 2010م. أثر تدفق راس المال الأجنبي على الإدخار والاستثمار والنمو الاقتصادي –

دراسة تطبيقية على مصر. رسالة ماجستير. كلية التجارة وإدارة الاعمال– جامعة حلوان.

[4]– هاشم، مصطفى عبد الروؤف. 1993م. تقييم دور القروض الأجنبية في تمويل مشروعات الطاقة الكهربائية مع إشارة خاصة عن هئية كهرباء مصر خلال المدة 76–86م. رسالة ماجستير. كلية التجارة – جامعة المنوفية.

[5]– شحاده، شادي إبراهيم. 2018م. "محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في اللوجستيات في مشروع محور قناة السويس– دراسة مقارنة". رسالة ماجستير. كلية التجارة وإدارة الاعمال– جامعة حلوان.

[6]– بعداش، عبد الكريم. 2008م. الاستثمار الأجنبي المباشر وأثاره على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1996 – 2005. رسالة دكتوراه. كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير–جامعة الجزائر.

[7]– عبد الغني، حسام شحاتة. 2012م. الاستثمار الاجنبي المباشر ومخاطر الصرف الأجنبي – دراسة تطبيقية على الاقتصاد المصري. رسالة ماجستير. كلية التجارة وادارة الاعمال - جامعة حلوان.

[8]- Kamel, R. R. 2008. The Impact of Corruption on Foreign Direct Investment in the Developing Countries. Master thesis. Helwan University.

[9]– الباجوري، خالد عبد الوهاب. 2000م. تأثير الاقليمية في الدول المتقدمة على تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر – دراسة تطبيقية على الاتحاد الاوروبي. رسالة ماجستير. كلية التجارة وادارة الاعمال– جامعة حلوان.

[10]– مختار، الفاتح محمد. 2013م. الاستثمار الاجنبي المباشر ودوره في تحقيق التنمية الاقتصادية في السودان خلال الفترة من عام 2000 – 2010. المجلة العلمية للأكاديمية الأمريكية العربية للعلوم وللتكنولوجيا– المجلد الرابع، العدد 11، ص ص:15– 26.

[11]- Abdel Fattah, E.R. 2013. The Impact of Technology Spillovers on Productivity: An Empirical Study on the Egyptian Economy. PhD Theses. Helwan University.

[12]- American Chamber of Commerce in Egypt, 2020, COVID-19's Impact: An Overview of Sectors at Risk, retrieved on April 2020 From: https://www.amcham.org.eg/information-resources/covid-19-response/covid-19-impact-an-overview-of-sectors-at-risk.

[13]– طلحة، الوليد أحمد. 2020م. صندوق النقد العربي، ابو ظبي – الإمارات المتحدة.

[14]– الدولي، صندوق النقد. 2020م. آفاق الاقتصاد العالمي، تاريخ الإسترجاع 14 إبريل 2020. نشر بموقع: https://www.imf.org/ar/Publications/WEO/Issues/2020/04/14/weo-april-2020.

[15]– غوبيناث، غيتا. 2020م. الإغلاق العام الكبير: أسوأ هبوط اقتصادي منذ الكساد الكبير، تاريخ الاسترجاع 14 إبريل 2020. نشر بموقع: https://www.imf.org/ar/News/Articles/2020/04/14/blog-weo-the-great-lockdown-worst-economic-downturn-since-the-great-depression.

[16]– ال طعيمة، حيدر حسين. 2020م. الاقتصاد العالمي: أزمة لا مثيل لها وتعافٍ غير مؤكد، تاريخ الاسترجاع: 9 يوليو 2020. نشر بموقع: https://annabaa.org/arabic/economicarticles/23808.

[17]– الدولي، البنك. 2020م. كورونا تهوي بالاقتصاد العالمي في غمرة أسوأ كساد منذ الحرب العالمية الثانية، تاريخ الاسترجاع: 8 يونيو 2020. نشر بموقع: https://www.albankaldawli.org/ar/news/pressrelease/2020/06/08/covid-19-to-plunge-global-economy-into-worst-recession-since-world-war-ii.

[18]– ال طعيمة، حيدر حسين. 2020م. أسعار النفط بين خفض القيود والموجة الثانية، تاريخ الاسترجاع: 23 يوليو 2020. نشر بموقع: https://annabaa.org/arabic/economicarticles/23964.

[19]– سيرج، كينزي. 2020م. أثر فيروس كورونا على الاستثمار الأجنبي المباشر، تاريخ الاسترجاع: 22 مايو 2020. نشر بموقع: https://covid-19.ecsstudies.com/7017/

[20]– البنك المركزي المصري، الاستثمار الأجنبي المباشر، نشر بموقع: https://www.cbe.org.eg/_layouts/15/WopiFrame.aspx?sourcedoc={BF25BD26-2A69-45CB-B9298558CD1E4C22}&file=External%20Sector%20283.xlsx&action=default

[21]– الصياد، نسرين. 2020م. الاستثمارات الأجنبية المباشرة لمصر: ما الوضع، الخلفية وكيف يبدو المستقبل، تاريخ الاسترجاع: 30 مارس 2020. نشر بموقع: https://www.zawya.com/mena/ar/story/%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D8%AB%D9%85%D8%A7%D8%B1%D8%A7%D8%AA_%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%AC%D9%86%D8%A8%D9%8A%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A8%D8%A7%D8%B4%D8%B1%D8%A9_%D9%84%D9%85%D

8%B5%D8%B1_%D9%85%D8%A7_%D8%A7
.%D9%84%D9%

[22]– رضوان. أماني. 2020م. التمويل الدولى: مصر أكبر مستقبل للاستثمارات الأجنبية المباشرة بين الدول المستوردة للبترول بالمنطقة، تاريخ الاسترجاع: 27 يناير 2020. نشر بموقع:
https://alborsaanews.com/2020/01/27/1289401
.

[23]– قنديل، هند محمد. 2005م. تحليل العائد الاقتصادي للاستثمار الأجنبي المباشر في مشروعات البنية الاساسية في ظل نظام BOT في مصر. رسالة ماجستير. كلية التجارة وإدارة الاعمال – جامعة حلوان.

[24]- Doing Business, Different years. Comparing Business Regulation in 190 Economies, International Bank forReconstruction and Development, Washington.

[25]- Trading Economics, 2020. Egypt Corruption Rank, retrieved on 20 July 2020 from:https://tradingeconomics.com/egypt/corruption-rank.